وللإمام النووي رحمه الله

حيث يقول جملة الصحيح لا ۝ توجد عند مالك والبلا
فاحتاج أن ينزل في الإسناد ۝ إلى يزيد بن أبي زياد ۝
ونحوه وإن يكن ذو السبق ۝ فقد فاته أدرك باسم الصدف
هلا قضا على كتاب مسلم ۝ بما قضا عليه بالتحكم
والبغوي إذ قسم المصابحا ۝ إلى الصحاح والحسان جانحا
أن الحسان ما رووه في السنن ۝ رد عليه إذ بها غير الحسن
كان أبو داود أوفى ما وجد ۝ يرويه والضعيف حيث لا يجد
في الباب غيره فذاك عنده ۝ من رأي أقوى قاله ابن مندة
والنسائي يخرج من لم يجمعوا ۝ عليه تركا مذهب متسع
ومن عليها أطلق الصحيحا ۝ فقد أتى بساهلا صريحا
ودونها في رتبة ما جعلا ۝ على المسانيد فدعي الخفلا
تمسك الطيالسي وأحمدا ۝ وعده للدارمي انتقدا

والحكم

والحكم للإسناد بالصحة أو ۝ بالحسن دون الحكم للمتن رأوا
واقبله إن أطلقه من يعتمد ۝ ولم يعقبه بضعف ينتقد
واستشكل الحسن مع الصحيح في ۝ متن فإن لفظا يرد فصل صف
به الضعيف أو يرد ما يختلف ۝ سنده فكيف إن فرد وصف
ولابي الفتح في الاقتراح ۝ أن انفراد الحسن واصطلاح
وإن يكن صح فليس يلتبس ۝ كل صحيح حسن لا ينعكس
وأوردوا ما صح من أفراد ۝ حيث اشترطنا غير ما إسناد

۝ ۝ القسم الثالث الضعيف ۝ ۝ ۝

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ ۝ مرتبة الحسن وإن بسط يعي
فقد شرط قبوله قسم ۝ واثنين قسم غيره وضموا
سواهما فثالث وهكذا ۝ وعد لشرط غير مبد وفذا
فسر سواها ثم رد غير الذي ۝ قد منه ثم على ذا فاحتذي
وعده البستي فيما أوعى ۝ لستة وأربعين نوعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)